0779

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ECWA/NR/CONF.2/12
٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨
الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر
الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا
لاغراض التنمية

١٢ - ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨
عمّان ، الاردن

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
20 DEC 1978
LIBRARY

تقرير
الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر
الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

78-2244

المحتويـــات

الصفحة

اولا : تنظيـــم الاجتمـــاع ١

ثانيا : استعراض النشاطات الوطنية والنشاطات المشتركة العربية والورقات الوطنية ٤

ثالثا : مشروع التقرير الاقليمـــي ٦

رابعا : ما استجـــد من اعمـــــال ٧

خامسا : اعتمـــاد التقريـــر الصـــادر عن الاجتمـــاع ٧

سادسا : اختتـــام الاجتمـــاع ٧

المرفقـــات

المرفق الاول : قائمـــة باســـمـــاء المشـــتركين

المرفق الثاني : كلمـــة الدكتـــور حنـــا عـــوده

المرفق الثالث : كلمـــة الدكتـــور محمد ســـعيد العطـــار

المرفق الرابع : كلمـــة السيـــد غي غريفورد

المرفق الخامس : قـــرار رقـــم (١)

اولا : تنظيم الاجتماع

١ـ عقدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في عمّان، الاردن، في الفترة من ١٢ الى ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ بعد ان تقرر تمديده يوما اضافيا لانهاء جدول الاعمال .

الحضور

٢ـ حضر الاجتماع ممثلون عن الدول الاعضاء التالية : الاردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، اليمن الديمقراطية . كما حضر الاجتماع مراقبون من البلدان العربية التالية ـ غير الاعضاء في اللجنة : المغرب، السودان، موريتانيا . كذلك حضر الاجتماع مراقبون من بلدين غير عربيين وغير عضوين في اللجنة هما رومانيا والنمسا .

٣ـ واشترك في الاجتماع ممثلون عن المنظمات العربية التالية : الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء والاتحاد العربي للحديد والصلب، الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيمائية، الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، جامعة الدول العربية، صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، معهد التخطيط العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ومنظمة العمل العربية .

٤ـ وشارك في الاجتماع نائب الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . كما حضر الاجتماع ممثلون عن منظمات الامم المتحدة التالية : برنامج الامم المتحدة الانمائي، لجنة الامم المتحدة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الاغذية والزراعة، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٥ـ ويتضمن المرفق الاول قائمة مفصلة باسماء المشتركين في الاجتماع .

الكلمات الافتتاحية

٦ـ افتتح الاجتماع الدكتور حنا عودة، رئيس المجلس القومي للتخطيط، ممثلا الحكومة الاردنية. وقد اكد في كلمته الافتتاحية على دور العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية، ووصف الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بانه وسيلة مفيدة لتدارس سبل وطرق استخدام القدرات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا وتوجيهها وتنميتها. واشار الخطيب الى الحاجة لتحديد اولويات سياسة العلم والتكنولوجيا، واستخدام القدرات الوطنية بكفاءة افضل، وتجديد الهيكل التنظيمي للعلم والتكنولوجيا. واكّد الدكتور عودة ان القوى البشرية العربية المدربة هي العنصر الرئيسي في استيعاب وتطوير العلوم والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، اكد على اهمية مشكلة هجرة الكفاءات، وكرر الاقتراح الذي تقدم به سمو الامير حسن بشأن انشاء صندوق تعويض دولي لانتقال القوى العاملة تستخدم موارده في تدريب المزيد من القوى العاملة في الدول المصدرة لها. واضاف ان التعاون الاقليمي يمتد ايضا الى تنسيق النشاطات العلمية والتكنولوجية فيما بين مؤسسات البحث العلمي عن طريق تقسيم العمل وتبادل المعلومات وتوجيه مجمل الجهود لمعالجة قضايا اقليمية. واشار الدكتور عودة الى ان فكرة اقامة المركز العربي الاقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها انما هي ترسيخ للتعاون الاقليمي في مجالي العلم والتكنولوجيا. وقال ان الاردن دعم فكرة اقامة هذا المركز في الاجتماعات الفنية السابقة وفي مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين الدول الناميـة (يتضمن المرفق الثاني النص الكامل للكلمة).

٧ـ وتكلم الدكتور محمد سعيد العطار، الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، فرحب بالدكتور حنا عودة، رئيس المجلس القومي للتخطيط، وبالسيد في غريفورد، نائب الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، كما رحب بالمشتركين والمراقبين، واعرب عن شكره لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لاستضافتها هذا الاجتماع. وقد اكّد على الطبيعة التاريخية لهذا الاجتماع الذي سيساعد على تحديد موقف الدول الاعضاء من المواضيع التي ستطرح للبحث في مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية. كما اكد الدكتور العطار على التحول الخطير الذي تشهده المنطقة من حالة التبعية التكنولوجية الى حالة الاعتماد على النفس وقال ان تنفيذ المشاريع الانتاجية، واقامة المعاهد العلمية والتكنولوجية، واعداد الكوادر الفنية، لا تعني ان الاعتمـاد على النفس في النشاطات العلميـة والتكنولوجية قد تم بلوغه وان دول هذا الجزء من العالم بحاجة الى تكريس المزيد من الجهود الى البحث العلمي في المجالات التي تجاوزها اهتمام العالم المتقدم لاختلاف ظروفه عن ظروف اقليمنا. ولكن بقدر ما يتعلق الامر بموضوع نقل التكنولوجيا والتخلص من التبعية التكنولوجية، فان المشكلة الاساسية هي مشكلة المهندسين، ذلك ان المهندسين يشكلون القناة الرئيسية بيـن القنوات الثلاث الهامة في نقل التكنولوجيا، قناة الآلة والمعدات، قناة الهندسة وقناة العمل المتقن.

فقال ان المهندسين يشكلون القناة الرئيسية وشدد على اهمية تكوين المهندسين المتعددي الافاق • واشار الى ان الغرض الرئيسي من هذا الاجتماع هو تقديم وجهة نظر اقليمية حول كيفية الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لتحقيق اكبر قدر ممكن من التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة والى مسودة الورقة الاقليمية التي اعدتها اللجنة لهذا الغرض والتي حاولت من خلالها تحليل الموضوع وتشخيص العوائق والتوصل الى الحلول التي لو امكن تطبيقها لامكن ، في رأيه ، توفير المناخ الملائم لتحقيق الهدف المنشود • كما اشار الى ما تضمنته الورقة الاقليمية من مقترحات لاجراءات يمكن اتخاذها على المستويات الثلاثة القطرية والقومية والدولية • وأخيرا ، اشار الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى الدور الذي تضطلع به هذه اللجنة في العالم العربي ككل ، واعرب عن اعتقاده بأنه لم يعد من الممكن معالجة المشاكل العلمية والتكنولوجية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بمعزل عن الاوضاع في دول المغرب العربي مما حدا بامانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى ان تدعو ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ممثلين من دول المغرب العربي لحضور هذا الاجتماع • (ويتضمن المرفق الثالث النص الكامل للكلمة) •

٨ — وتكلم السيد في غريفورد نائب الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، فاخبر المجتمعين بالتقدم الذي تحقق في التحضير للمؤتمر • ثم قال ان تحليل الورقات الوطنية المختلفة يجرى كي تستخلص منها التوصيات التي ستكون اساسا لوضع مشروع برنامج العمل ، واكد على اهمية التقارير والتوصيات الاقليمية باعتبارها مداخلات اقليمية لبرنامج العمل المذكور • واستشهد السيد غريفورد بمقتطفات من خطاب كان يعتزم السيد داكوستا القاءه في هذا الاجتماع ، فاشار الى خمس نقاط هامة ذات صلة باهداف المؤتمر هي : (١) وجها التكنولوجيا ، (٢) عملية المشاركة العامة ، (٣) البحث عن المصلحة المشتركة ، (٤) الحاجة الى نوع جديد من التفاوض ، (٥) العلم والتكنولوجيا والثقافة • وفيما يتعلق بوجهي التكنولوجيا المشار اليهما اعلاه ، قال السيد غريفورد انه كان على المؤتمر ان يوضح ان التكنولوجيا يمكن النظر اليها اولا كملكية ينبغي الحصول عليها وثانيا كثمرة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي معين وكجزء لا يتجزأ منه • وفيما يتعلق بعملية المشاركة العامة ، اكد السيد غريفورد على ان العلم والتكنولوجيا ينبثقان من كل مجتمع ضمن اطار ثقافي وتاريخي مبني على قيم ومصالح خاصة بذلك المجتمع • واضاف انه لما كان العلم والتكنولوجيا يؤلفان وسيلة لتحقيق بعض الاهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية ، فان النقاش العام اساسي لعملية اجراء الاختيارات ، ثم انتقل السيد غريفورد الى موضوع البحث عن المصلحة المشتركة ، فاكد على ان التنمية العلمية والتكنولوجية للعالم الثالث هي في مصلحة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء ، اذ من شأنها ان توجد شريكا مفاوضا قويا ومستقرا للعالم المتقدم • كذلك اشار الى الحاجة الى نوع جديد من التفاوض واهمية دور العلم والتكنولوجيا كظاهرة ذات اهمية سياسية لها تأثير عميق ، ايجابي وسلبي ، على الثقافة • (ويتضمن المرفق الرابع النص الكامل للكلمة) •

انتخاب اعضاء المكتب

٩ـ انتخب المجتمعون بالاجماع الدكتور حنا عودة (الاردن) رئيسا للاجتماع، والدكتور واثق شهيد (سورية) نائبا للرئيس، والدكتور مازن عادل بكر (العراق) مقررا .

جدول الاعمال

١٠ـ اقر المجتمعون جدول الاعمال التالي :

(١) افتتاح الاجتماع
(٢) كلمة الدكتور حنا عودة، رئيس المجلس القومي للتخطيط، الاردن
(٣) كلمة الدكتور محمد سعيد العطار، الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا
(٤) كلمة السيد غي فريفورد، نائب الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية
(٥) انتخاب اعضاء المكتب
(٦) اقرار جدول الاعمال
(٧) تنظيم اعمال الاجتماع
(٨) استعراض النشاطات الوطنية والنشاطات المشتركة العربية والورقات الوطنية
(٩) مشروع التقرير الاقليمي
(١٠) ما يستجد من اعمال
(١١) اعتماد التقرير
(١٢) اختتام الاجتماع

ثانيا : استعراض النشاطات الوطنية والنشاطات المشتركة العربية والورقات الوطنية

(البند ٨ من جدول الاعمال)

١١ـ وبخصوص موضوع النشاطات المشتركة العربية التي تتعلق بمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، استعرض بعض المشتركين الجهود التي بذلت مؤخرا لهذا الغرض. كما استعرض المجتمعون الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومات والمنظمات العربية لعقد ندوات على المستويين القطري والقومي حول تطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ومنها الندوات القطرية في الكويت والاردن والعراق وندوة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية المنعقد في بغداد في شهر مايو ١٩٧٨. كما اشير في هذا المجال الى اجتماع كاستعراب الوزاري الذي انعقد في الرباط في شهر آب ١٩٧٦.

١٢ـ وقد اكد احد المشتركين مجددا على اهمية الاخذ بنهج تدريجي يمكن ان يبدأ بسلسلة من الحلقات الدراسية القطاعية المشتركة التي تبحث خلالها بالتفصيل الجوانب التكنولوجية في قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة الخ ... على ان تتبعها اجتماعات متخصصة تقوم بتحليل الوضع والاحتياجات قبل صياغة ورقة اقليمية عربية لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية. وقد اشير الى ان ورقة كهذه يمكن ان تتضمن عملا موحدا يقدم بشكل مقبول ومستساغ الى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية. ويتعين النظر في فكرة وضع خطة تكنولوجية على الصعيد العربي لسنة ٢٠٠٠.

١٣ـ واشار ممثل مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى الجهود المشتركة التي بذلت، والى الخطوات التي تتخذ لتنسيق نشاطات امانة جامعة الدول العربية، وهيئاتها المتخصصة، وغيرها من المنظمات المعنية.

١٤ـ كما ذكر ممثل امانة جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وممثل اتحاد مجالس البحث العلمي العربية انه تم اتخاذ قرار بشأن تشكيل لجنة للتنسيق والمتابعة تتألف من ممثلين عن امانة الجامعة العربية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وحددت مسؤولية هذه اللجنة باعداد دراسة شاملة عن وضع التكنولوجيا في العالم العربي.

١٥ـ وتم الاعراب عن التوقع بان تكون الورقات الوطنية جاهزة للاستعراض والتعليق من قبل لجنة تحضيرية بينما تعقد حلقات دراسية متخصصة لتوفير الاساس اللازم لوضع خطة عمل موحدة. ويمكن ان يتجسد ذلك خلال انعقاد مؤتمر تدعو الى عقده امانة الجامعة العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية. والهدف من هذا المؤتمر هو الاعداد لاستراتيجية عربية شاملة ينبغي تحديدها ضمن اطار استراتيجيات البلدان النامية وتقديمها الى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

١٦ـ وطبقا للبرنامج سيعقد فريق العمل المكلف اجتماعات تحضيرية لوضع خطة عمل. ومن المتوقع ان يعقد مزيد من الاجتماعات قبل ان تجرى صياغة خطة عمل نهائية في اطار مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

١٧ـ وقد ارتؤى عدم تقديم الاوراق القطرية خلال جلسات الاجتماع والاكتفاء بمناقشة اهم ما ورد فيها من خلال مناقشة التقرير الاقليمي. ومع هذا قدم وفدا الاردن والجمهورية العربية اليمنية موجزا لبعض النقاط الواردة في التقرير الوطني لكل منهما.

١٨- لقد استعرض الوفد الاردني بايجاز مراحل النمو التي بلغها القطر في مجال تخطيط القدرات التكنولوجية وتنميتها، وفيما شدد ممثل الاردن على ضرورة تحقيق مزيد من التقدم، اشار بايجاز الى نواحي الانجاز والقصور في الجهود التي بذلت سابقا • كما استعرض مندوب الجمهورية العربية اليمنية بايجاز الورقة الوطنية وقدم توصيات قطره لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية •

١٩- وخلال المناقشة التي تلت، لخص بعض الوفود المواضيع الرئيسية المطروحة في ورقاتهم الوطنية، واعربوا عن رأيهم في بعض التوصيات التي بدت انها ذات طبيعة متشابهة • وفي معرض الحديث عن النشاطات القطرية وردت الاشارة الى اهتمام حكومات ومنظمات الاقطار العربية بتطبيق العلم والتكنولوجيا في سبيل تحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الانسان من اجل خدمة الانسانية والسلام العالمي •

٢٠- واعرب ممثلو بعض المنظمات الاقليمية والدولية عن رأيهم في المواضيع الرئيسية المطروحة في الورقات الوطنية وتلك المتعلقة بالجهود الاقليمية • كما تحدث ممثلو منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة عن جهود منظماتهم وآرائها ومساهماتها في نقل التكنولوجيا •

ثالثا : مشروع التقرير الاقليمي

(البند ٩ من جدول الاعمال)

٢١- قدم رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشروع التقرير الاقليمي للجنة الى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (E/ECWA/NR/CONF. 2/11) • وقد لخص النواحي الهامة في الورقة وعرض النقاط الرئيسية فيها باختصار لبدء المناقشة حولها •

٢٢- شارك غالبية المندوبين في مناقشة محتويات الورقة وابدوا آراءهم بصدد المعلومات الواردة في القسم الذي يتناول الخصائص العامة للمنطقة والآراء الواردة في الورقة فيما يتعلق بوضع التكنولوجيا • كما اشار عدد من المجتمعين بان التقرير الاقليمي لم يأخذ بعين الاعتبار الاوراق القطرية، وكان الاولى به ان يستند الى ما جاء بتلك الاوراق • وتعليقا على ذلك بينت الامانة بان التقرير الاقليمي اعد بنفس الفترة التي كانت تعد بها الاوراق القطرية والتي ستقدم هي الاخرى لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في سبيل التنمية • وقد كان التقرير الاقليمي قد اعتمد اسلوبا آخر في التحليل واستند على نتائج زيارات ميدانية للاقطار المعنية ليعكس النظرة الاقليمية لاوضاع التكنولوجيا •

٢٣- وابدى بعض المندوبين ملاحظاتهم الخاصة بشأن المعلومات الواجب توضيحها ومدى التفصيل اللازم . واعرب آخرون عن آرائهم في آخر الانجازات المحققة في ميدان التكنولوجيا في المنطقة وضرورة عرض ذلك بصورة مختصرة في التقرير .

٢٤- وبدى استعراض التوصيات الواردة في الورقة جرت مناقشة مطولة اسفرت عن ادخال كثير من التعديلات والاضافات . وقد روعيت الآراء ذات الصلة التي اعرب عنها المندوبون وادخلت في صلب التقرير المنقح النهائي الذي اكد المؤتمرون على ضرورة الاهتمام بنصه العربي من الناحية اللغوية .

٢٥- ووافق الاجتماع على التقرير الاقليمي المنقح (E/ECWA/NR/CONF. 2/L.2) للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية المرفق طيه ، بعد ادخال التعديلات والتوصيات التي طرحت خلال الاجتماع .

رابعا : ما استجد من اعمال

(البند ١٠ من جدول الاعمال)

٢٦- اتخذ الاجتماع قرارا (المرفق الخامس) حول متابعة التحضير لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

خامسا : اعتماد التقرير الصادر عن الاجتماع

(البند ١١ من جدول الاعمال)

٢٧- اعتمد الاجتماع تقريره والتقرير الاقليمي في يوم الجمعة الموافق ١٥/٦/١٩٧٨ .

سادسا : اختتام الاجتماع

(البند ١٢ من جدول الاعمال)

٢٨- وبعد الكلمات الاختتامية من قبل رئيس الاجتماع وممثل الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اعلن الرئيس اختتام الاجتماع .

المرفقـــــــات

المرفق الاول

قائمة باسماء المشـــــتركين

١- الدول الاعضاء في اللجنة

الاردن

السيد حنا عوده
رئيس المجلس القومي للتخطيط

السيد تيسير عبد الجابر
امين عام المجلس القومي للتخطيط

السيد البرت بطرس
الجمعية العلمية الملكية

السيد مروان كمال
عميد كلية العلوم
جامعة الاردن

السيد منذر صلاح
دائرة الحاسب الالكتروني
الجمعية العلمية الملكية

السيد موسى ابو ميزر
مدير دائرة التخطيط
المجلس القومي للتخطيط

السيد بسام ساكت
مدير الدائرة الاقتصادية
الجمعية العلمية الملكية

السيد هايل خصاونة
مدير اداري
المجلس القومي للتخطيط

السيد احمد ابو ريش
رئيس العلاقات العامة
الجمعية العلمية الملكية

السيد فواد حسن مناع
وزارة التجارة والصناعة

السيد نبيه نبهاني
الدائرة الاقتصادية
الجمعية العلمية الملكية

الآنسة لميا الفرحان
المجلس القومي للتخطيط

السيد محمود خصاونة
دائرة المقاييس
وزارة الصناعة

السيد حسن شوارب
المجلس القومي للتخطيط

السيد محمد عمرى
الجمعية العلمية الملكية

الآنسة فاديا قاقيش
الجمعية العلمية الملكية

الانسة سناء الحمصي
الجمعية العلمية الملكية

الامارات العربية المتحدة

السيد عبد الحال النجار
نائب مدير ادارة التخطيط

السيد عبد الله رشيد
قنصل دولة الامارات في الاردن

البحـــــرين

السيد محمد عبد الغفار
القائم باعمال سفارة دولة البحرين في عمّان

الجمهورية العربية السورية

السيد عبد الله واثق شهيد
مدير عام مركز الدراسات والبحوث العلمية بدمشق

السيد عبد الرؤوف الكسم
وكيل جامعة دمشق

العـــــراق

السيد مازن بكر عادل
وزارة التخطيط / ممثل مؤسسة البحث العلمي العربية

عمـــــان

السيد احمد راشد الشمسي
القائم بالاعمال
سفارة سلطنة عمان في عمّان

قطـــــر

السيد محمد يوسف العالي
مدير دائرة الكهرباء
وزارة الكهرباء والماء

السيد علي حسن خلف
مدير الشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيد فتحي محمد عبد الوهاب ابو دياك
اقتصادي في المركز الفني للتنمية الصناعية

السيد عصام جرادات
مدير مكتب وزير الاقتصاد والتجارة

الكويـــت

السيد سليمان الرشدان
مستشار
وزارة الخارجية

السيد موريس جرجس
المعهد الكويتي للبحث العلمي

الآنسة سناء الحمود
المعهد الكويتي للبحث العلمي

السيد محمد شكرى مرزوق
المعهد الكويتي للبحث العلمي

مصـــــر

السيد احمد سميح النقراشي
المشرف على البحوث والتطوير
اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

السيد يوسف مرسي حسين
رئيس وحدة بحوث السياسة العلمية
اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

المملكة العربية السعودية

السيد رضا عبيد
رئيس مجلس ادارة مركز الابحاث العلمية

السيد حسين منصور

السيد محمد صالح القفيدى

السيد محمد سليمان الحبيب

السيد طالب رفيق
مستشار وزارة الخارجية

اليمـــــن

السيد ناصر العولقي
استاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء
ومستشار في وزارة الزراعة

اليمن الديمقراطية

السيد ابو بكر عبد الرزاق باديب
نائب وزير التربية للتعليم العالي

السيد محمد غافر الزين
رئيس جامعة عدن

السيد عادل عبد الله خليفة
مدير قسم المنظمات العربية والدولية لوزارة التخطيط

٢- البلدان العربية الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء في اللجنة

المغـــــرب

السيد سعيد ابن البشير
كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي

السيد عبد الواحد الزهيري
مدير التعليم العالي والبحث العلمي
وزارة التربية الوطنية

الســـــودان

السيد محمد محمود ابو سن
قائم بأعمال السفارة السودانية في عمّان
وزارة الخارجية

موريتانيـــا

السيد محمد عبد القادر ولدى د يدى
سفير جمهورية موريتانيا في العراق

٣- البلدان غير العربية الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء في اللجنة

رومانيـــا

السيد نيقولا رومان
سكرتير اول
وزارة الخارجية

النمســـا

السيد سامي سلطي
القنصل الفخرى

٤- ممثلو الهيئات العربية الاقليميـــة

الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء

السيد حسن محمد علي
الامين العام

السيد عبد الحميد جعفرى
نائب الامين العام المساعد

الاتحاد العربي للحديد والصلب

السيد سليمان بن توبال
رئيس مجلس الادارة

السيد محمود دورو
مدير دائرة الدراسات

السيد ماجد الصوري
المدير الاقليمي (بيروت)

الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية

السيد مأمون يوسف ابو غفير
الامين العام المساعد

الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية

السيد محمد علوه
مساعد رئيس الدائرة الفنية

اتحاد مجالس البحث العلمي العربية

السيد نزار نظيف الشاوي
الامين العام

السيد عبد الله الخطيب
مدير دائرة التخطيط والتنمية

السيد جعفر عبد الغني حسين
خبير في وزارة التخطيط
الجمهورية العراقية

جامعة الدول العربية

السيد عادل ثابت

مركز التنمية الصناعية للدول العربية

السيد خليل خالد عبد النور
مدير قسم التخطيط

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة

السيد رفعت رجب
السيد اسماعيل حمدى الباجورى

معهد التخطيط العربي

السيد عبد الهادى العوضي
نائب خبير

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

السيد عادل ثابت
وكيل وزارة

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس

السيد صلاح الدين طه
السيد محمود عيسى خصاونه
مهندس

منظمة العمل العربية

السيد محمد الامين فارس
رئيس ادارة القوى البشرية والتدريب

٥- ممثلو المنظمات الحكومية

صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية

الآنسة مها محمد شوّا

٦- ممثلو هيئات الامم المتحدة

اللجنة الاستشارية للامم المتحدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية

السيد عصام جلال
عضو

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

السيد رمّان فاروقي

مكتب التنمية للامم المتحدة

السيد عبد اللطيف سكّر
الممثل الدائم

السيدة ريما كمال

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

السيد كمال علي ثابت

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

السيد احمد شكرى سالم
مستشار صناعي

المنظمة الدولية للملكية الفكرية

السيد على بيه كشريد

٧- الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة لستخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

السيد غي غريفورد
نائب الامين العام

السيد عمر عصلاوى
رئيس مكتب الامين العام للمؤتمر

السيد ديريك حنيف
موظف اداري

السيد غنجالا رام
مستشار اول

السيد حسن صعب
مستشار خاص للشؤون العربية

٨- الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

السيد خيرالدين حسيب
رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

السيد انطوان زحلان
خبير استشاري

السيد طارق الخضيري
مستشار اقليمي

السيد صديق كنج
رئيس قسم شؤون المؤتمرات

السيد منير الله وردي
منسق لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

السيد لوعي الجندي
قسم الاعلام

السيد انطوني تسو
شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

السيد محي الدين سويره
شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

الانسة بان خياط
شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

الآنسة ليلى خمّار
شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

السيدة ايمّا عويشق
قسم شؤون المؤتمرات

السيد انطون شبيطه
قسم شؤون المؤتمرات

السيد عصام حبّال
قسم شؤون المؤتمرات

السيدة ليلى ابي نادر
قسم شؤون المؤتمرات

السيد ديمتري العقل
قسم شؤون المؤتمرات

الآنسة سحر صنصيل
قسم شؤون المؤتمرات

الآنسة هدى حسامي
قسم شؤون المؤتمرات

المرفق الثاني

كلمة الدكتور عدنا عوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط ، رئيس الوفد الاردنـــي

في حفل افتتاح

الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر الامم المتحدة

لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغـــراض التنميـــة

عمـــان ، ١٢٠ ايلول ١٩٧٨

أصحاب المعالي ،
ايها السيدات والسادة ،

يسرني ، باسم الحكومة الاردنية ، أن أرحب بكم في بلدكم الثاني ، المملكة الاردنية الهاشمية ، آملا لكم طيب الاقامة ونجاح مداولاتكم التي ستتناول موضوعا حيويا يمتد في تأثيره لاجيال قادمة ، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بالزخم الذي تشهده منطقة غربي آسيا في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

سيداتي ، سادتي ،

لست بحاجة لأن اطيل في بيان أهمية استخدام العلم والتكنولوجيا في خدمة عملية التنمية على مستوياتها المختلفة ، اذ ان الاوراق الوطنية التي تم تحضيرها من قبل دول منطقة غربي آسيا والتي سيتم عرضها في هذا الاجتماع تبين بالتفصيل هذه الاهمية والمكانة . لقد أوضح الدارسون من اقتصاديين وغيرهم ما للتقدم العلمي والتقني من فضل كبير في تحقيق التقدم التنموي ربما يفوق مجرد تراكم رأس المال أو الزيادة المطلقة في القوى العاملة . ان الزيادة في الكفاءة الانتاجيـــة للأمم لا تأتي من مضاعفة الاستثمار او القوى البشرية ، اذ لا بد من أن يصحب ذلك تطور علمـــي وتكنولوجي وأن يتفاعل معه . وعليه ، فان العلم والتكنولوجيا عامل أساسي من عوامل الانتاج ، وعلينا أن نحرص الا يظل عاملا خارجيا غريبا نستورده دون أن نتمكن من يطويعه وادماجه في عملية التنمية . وبقدر ما يكون امامنا من مجال للاختيار ، يحسن بنا أن نحسن اختيار الاساليب العلمية والتكنولوجية المناسبة لاوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والمتسقة مع أهداف خططنا الانمائية .

وقد ساعد الاعداد للمؤتمر الدولي لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي سيعقد في العام القادم على تدارس استخدام القدرات الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحـــث في امكان توجيهها وتنميتها . ولم يقتصر هذا الجهد على المستوى القطري فقط بل تعداه الى المستوى الاقليمي تمهيدا واعدادا للمؤتمر الدولي القادم .

واعتقد أنكم تشاركونني الرأى بأن هناك مجالا واسعا للعمل على المستويات الثلاثة ، الوطني والاقليمي والدولي ،لتحسين استخدام العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية . ان اتضح من الدراسات القطرية أن هناك حاجة لتحديد اولويات سياسة العلم والتكنولوجيا ،واستخدام القدرات الوطنية بكفاءة أفضل ،وتحديد الهيكل التنظيمي للعلم والتكنولوجيا من حيث رسم السياسة والتخطيط والتنسيق والتوجيه والتمويل والتنفيذ . كما اتضح ايضا أن جزءا كبيرا من الطاقـــات الموجهة للبحث والتطوير ما يزال يطرق مجالات نظرية بعيدة عن المشاكل التطبيقية التي تواجهها المسيره الانمائية في دول المنطقة في مجالات الزراعة والصناعة والمواصلات والموارد الطبيعية وغيرها .

ومن هنا كان الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية مناسبة جيدة للدراسة والتمحيص ورسم الطريق لتحقيق معادلة أنسب وأكثر كفاءة لادماج العلم والتكنولوجيا في العملية الانمائية على المستوى القطرى والاقليمي . وفي هذا السبيل ،شكلت الحكومة الاردنية في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ لجنة تحضيرية وطنية تتألف من مختصين يمثلون مؤسسات حكومية وخاصة ، وعهدت اليها بالاعداد لمؤتمر سياسة العلوم والتكنولوجيا في الاردن واعداد الورقة التي ستقدم لمؤتمر الأمم المتحدة القادم . وقد أعدت هذه اللجنة خمس أوراق قدمت الى مؤتمر سياسة العلوم والتكنولوجيا في الأردن الذى عقد في شهر شباط (فبراير) من هذا العام وشارك فيه عدد من العلماء من مختلف انحاء العالم . وقد خلص هذا المؤتمر الى توصيات سيكون لها آثار بعيدة في تحسين استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن .

سيداتي ،سادتي ،

اذا كان الاعتماد الذاتي وتدعيم القدرة الذاتية للدول النامية من أهم أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،فان الحاجة الى تدعيم التعاون الاقليمي تظهر في أقصى صورها في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا . ولا زال التعاون الاقليمي في هذا المجال في مراحله الأولى ،وما تم تحقيقه في منطقة غربي آسيا أو فيما بين الدول العربية جميعا في هذا المجال كان غالبا نتيجة لقوى السوق . ان منطقة غربي آسيا ،على الرغم من الفوارق القائمة بين دولها ، تتمتع بوفرة في الموارد المالية والطبيعية والبشرية . واذا ما احسن توجيه هذه الموارد والتفاعل فيما بينها على مستوى المنطقة ،لأمكن زيادة قدرتها على استيعاب الاساليب العلمية الحديثـــة وتنمية امكاناتها على تطوير هذه الاساليب لمواجهة المشاكل على الواقع .

ولا شك في أن افاق التعاون الاقليمي في مجال التكنولوجيا لا زالت واسعة . واسمحوا لي هنا أن أؤكد العنصر الرئيسي في استيعاب وتطوير العلوم والتكنولوجيا وهو القوى البشرية العربية المدربة . فقد نمت هذه القوى كما ونوعا في العقود الثلاثة الأخيرة ،كما انها انتقلت من بلد لآخر في المنطقة ومن المنطقة الى خارجها وخاصة الى الدول الغربية المتقدمة . لقد آن الاوان لان تعطي مشكلة هجرة الكفاءات العربية أهمية خاصة ،لما في ذلك من خسارة في الامكانات واهدارا

في الموارد . فلا يكفي ان تقام مؤسسات البحث العلمي ومراكز التدريب، اذ لا بد لادارتها وتسييرها من توافر القوى البشرية العصبية المدربة والتي تسهم في اغناء الفعاليات الاقتصادية والحضارية في الدول المتقدمة .

وأصبح من الملح أيضا أن يعالج موضوع انتقال القوى البشرية المدربه في دول غربي آسيا في اطار التعاون الاقليمي القائم والمنتظر . وقد طرح سمو الأمير حسن المعظم في أكثر من محفل دولي بدءا باجتماعات منظمة العمل الدولية في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ فكرة انشاء صندوق تعويض لانتقال القوى العاملة تسهم في رفدة الدول المستفيدة من هذه القوى وتستخدم موارده في تدريب المزيد منها في الدول المصدرة للقوى العاملة . وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابقة هذه الفكرة وطلبت دراستها من قبل المنظمات المتخصصة وخاصة منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ان بلورة هذه الفكرة وتطبيقها سيمكن منطقة غربي آسيا ان تقدم نموذجا للتعاون الاقليمي الفعال .

كما يمتد التعاون الاقليمي في مجال العلوم والتكنولوجيا الى مجالات أخرى منها التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي بحيث يتم تقسيم العمل ويجرى تبادل المعلومات فيما بينها وتوجه جهودها لمعالجة قضايا اقليمية عامة مثل الطاقة الشمسية والتصحر والامن الغذائي والثروات السمكية واستغلال الموارد الطبيعية وغير ذلك . وقد حان الوقت لان يمتد التنسيق في هذه المنطقة الى عمل العديد من المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية وأن تقف هذه الاجهزة وقفة تأم وتقييم وتعيد النظر في اولوياتها وأساليب عملها بحيث تضاعف من فاعلياتها في ظل واقع المنطقة وتطلعاتها .

وتأتي فكرة اقامة المركز العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا والذى ستكون دراسة جدواه موضوع الاجتماع الذى سيعقد يوم السبت القادم ، ترسيخا للتعاون الاقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا . وكلنا أمل أن يقوم هذا المركز كجهاز فني يستقطب الجهود ويبني عليها لخدمة القضايا الانمائية الشاملة في الدول العربية . لقد دعم الاردن فكرة اقامة هذا المركز ليس فقط في الاجتماعات الفنية السابقة بل وأيضا في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين الدول النامية الذى تنتهي اعماله اليوم في الأرجنتين

أصحاب المعالي ،
أيها السيدات والسادة ،

اسمحوا لي في ختام هذه الكلمة أن احييكم وأكرر الترحيب بكم في هذا البلد الذى قطع أشواطا جيدة في تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي بالرغم من قلة الموارد وجسامة التحديات . وأود أن أقدم الشكر والتحية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لما قامت به من تحضير لهذا الاجتماع وعقده بغية التوصل الى موقف واضح يتفق مع مكانة هذه المنطقة في الاقتصاد الدولي .

آمل لكم في هذا الاجتماع كل النجاح والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المرفق الثالث

كلمة الدكتور محمد سعيد الصطار
الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في
الاجتماع الاقليمي التحضيرى الثاني لغربي آسيا لمؤتمر
الأمم المتحدة عن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية
عمّان ،المملكة الاردنية الهاشمية ، ١٢-١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود ،حضرات السادة ممثلي المنظمات العربية والاقليمية والدولية . سيداتي وسادتي .

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في اجتماعنا الاقليمي التحضيرى الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية . كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتكرمها باستضافة هذا الاجتماع التاريخي في هذا البلد الكريم .

أيها السادة ،

لقد وصفت هذا الاجتماع بكونه تاريخيا لانكم سوف تقومون خلاله بتحديد موقف اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من المواضيع التي ستطرح للبحث في مؤتمر الأمم المتحدة عن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المقرر عقده بعد سنة واحدة في فيينّا ،وهو المؤتمر الذى سيلتقي فيه ممثلو كافة دول العالم من الشرق والغرب،من الشمال والجنوب،من الدول المتقدمة والدول النامية ، لتحديد مواقفهم من هذا الموضوع الهام ،وللسعي الى التوصل الى اتفاق من وجهات النظر يهدف الى خدمة البشرية جمعاء .

ولا شك في اننا مشتركون في ادراك المسؤولية التاريخية الكبرى الملقاة على عاتق ابناء هذا الجيل حيث تجتاز منطقتنا مرحلة تحوّل خطيرة من حالة التبعية الاقتصادية الى حالة الاعتماد على النفس بمساعدة ما نقوم باستخراجه من الثروة الطبيعية التي تطلبت نحو ٦٠٠ مليون سنة لتكوينها وفي الثروة البترولية ،وحيث يتمّ استخدام قسم كبير من العوائد البترولية لتمويل مشاريع التنمية اما بصورة مباشرة أو عن طريق المساعدات والقروض. فهناك اذن شعور بالتسابق مع الزمن لأن المدة المتبقية للتمتع بهذا الشكل من اشكال التمويل السهل قصيرة وقد تكون محفوفة بالمخاطر. وازاء ذلك الشعور بالتسابق مع الزمن بات ضروريا النظر الى فاعلية التدابير التي تتخذ للتقدّم نحو حالة الاعتماد على النفس وفي مقدمتها تطوير القدرات التكنولوجية على الصعيدين القطرى والقومي . وهنا بات دور المؤتمر الدولي للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ودور الاجراءات التمهيدية التي تجرى على قدم وساق للاعداد له ،وكذلك دور ما ينبثق خلال كل ذلك من دراسات وحوارات تكشف

للمسؤولين عن تخطيط التطور والنمو العلل والعوائق التي تحول دون تحقيق التقدم المنشود بما يتناسب مع الجهود والمبالغ التي تنفق من اجل تحقيقه. ومن المتفق عليه أن مجرد اقامة المشاريع الانتاجية بغضّ النظر عمّن قام بتصميمها وتشييدها، وان مجرد اقامة المعاهد العلمية والتكنولوجية وتخرج الكوادر الفنية منها بغضّ النظر عن طريقة اعداد تلك الكوادر، وان مجرد استخدام هؤلاء وتوظيفهم بغضّ النظر عن النظام الوظيفي الذي يعملون في اطاره، كل ذلك لا يعني بالضرورة الحصول على القدرة التكنولوجية التي يمكن الركون اليها، بدليل ان كل ذلك قد تمّ القيام به في عدد من دول منطقتنا وفي دول كثيرة في العالم الثالث. وبالرغم من توافر عشرات الألوف من المهندسين فان تلك الدول تجد نفسها مضطرة الى استمرار الاستعانة بالفنيين والمهندسين ممن يعملون في شركات اجنبية لتخطيط وتصميم وتنفيذ معظم المشاريع الهامّة من معامل وطرق وجسور وسدود مما تتضمنه خطط تنمية تلك الدول.

ايها السادة،

لقد تمّ اجراء العديد من الدراسات القيّمة لتحليل العلل والعوائق التي أدّت الى بروز هذه الظاهرة، ظاهرة استمرار التبعية التكنولوجية في البلدان النامية رغم بذل كل تلك الجهود لازالتها. ومعظم تلك الدراسات تمّت على أيادي مختصين من ذوي الخبرة الطويلة في مجال تطبيق التكنولوجيا ونقلها وهي مبنية بالطابع على تجارب ليس من السهل تعميمها على كل الاقطار النامية بنفس الدرجة من الدقة، وبالتالي فلا مناص من تحليل تلك العلل والعوائق للتوصل الى الحلول الملائمة بموجب دراسات تنبثق من واقع كل مجتمع وكل بيئة وكل دولة كل حسب خصائصه الطبيعية والاجتماعية والحضارية والسياسية. ذلك لان العلة الكبرى تكمن عادة في الجهة المتسلمة للتكنولوجيا والعلوم بالنظر لان معظم تلك العلوم واساليب تطبيقها متيسّرة ومشاعة ويمكن الحصول عليها مجانا لكونها ملكا للبشرية جمعاء.

نعم، هناك عوائق خارجية كثيرة منها سلوك الشركات المتعددة الجنسيات ومضاعفات وعوائق حقوق الانتاج بمعدات واساليب معيّنة وحقوق براءات الاختراعات التي يقوم أصحابها بتسجيلها في الدول النامية لا لتسهيل استخدامها هناك بل، كما هو الأمر في معظم الاحوال لغرض منع استثمارها والاستفادة منها في الدولة النامية. اضف الى ذلك الشروط التي ترافق المساعدات والقروض الدولية والثنائية التي تجعل من أبناء الدول المتسلمة لتلك المساعدات مجرد متفرج مستسلم، وغير ذلك من العوائق التي لم تعد من الخفايا والاسرار ولا حرج في اثارتها وبحثها في المناسبات الملائمة لان العالم بأكمله ادرك ضرورة ازالة تلك العوائق من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي اللازم للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ايها السادة ،

ان دول هذا الجزء من العالم بحاجة الى تكريس المزيد من الجهود الى البحث العلمي في المجالات التي تجاوزها اهتمام العالم المتقدم لاختلاف ظروفه عن ظروف اقليمنا .

ولكن بقدر ما يتعلق الامر بموضوع نقل التكنولوجيا والتخلص من التبعية التكنولوجية ،فان المشكلة الاساسية هي مشكلة المهندسين ،ذلك ان المهندسين يشكلون القناة الرئيسية بين القنوات الثلاث الهامة في نقل التكنولوجيا ،قناة الآلة والمعدات ،قناة الهندسة وقناة العمل المتقن - والهندسة هي القاسم المشترك بين القنوات الثلاث. وارجو ان أرى المزيد من المساهمة من ذوى التجارب والخبرة في الندوات وفي اعداد الدراسات والتوصيات من أجل التغلب على عقبات نقل التكنولوجيا والتخلص من التبعية الناتجة عن عدم نقلها وتطويرها داخليا . ولا بدّ من الاشارة هنا الى دور المهندس المتعدد الآفاق الذى يلعب دور قائد الاوركسترا العليم بما يلعبه كل عازف مختص من دور ،وكما تم بناء الاوركسترا السمفونية بمعاصرة نمو الانظمة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر لا مفرّ لنا من الاعتراف باننا في مجال تطوير قدراتنا التكنولوجية ما زلنا في القرن التاسع عشر وربما قبله . واذا امكن تصور امكانية تحقيق قفزة سريعة الى الامام فمن المؤكد عدم امكان حدوث ذلك بمجرد الضغط على الازرار ،وانما عن طريق الدأب الحثيث الصبور الذى قد يمكن معه اختزال الزمن ،الاّ أنه لا يستغني عن ضرورة استيعاب القدرة للانتقال من مرحلة الى أخرى .

ايها السادة ،

ان الغرض من هذا الاجتماع هو طرح المواضيع التي تخصّ كيفية الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم الاجتماعي والاقتصادى نحو عبور الفاصل الكبير القائم حاليا والآخذ بالازدياد بين العالمين المتقدّم والنامي . وليس من باب الصدف أن تكون الدول المتخلفة اجتماعيا واقتصاديا متخلفة ايضا تكنولوجيا ،فان الارتباط بين الاثنين واضح وأكيد ،الأمر الذى يكسب المؤتمر الدولي المرتقب ما يلقاه من اهتمام كبير. لقد أعدّت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مسودة ورقة اقليمية حاولت خلالها تحليل الموضوع وتشخيص العوائق والتوصل الى الحلول التي لو امكن تطبيقها لامكن ،في رأينا ،توفير المناخ الملائم لتحقيق الهدف المنشود . وتتضمن هذه الورقة مقترحات لاجراءات يمكن اتخاذها على المستويات الثلاثة القطرى والقومي والدولي . وسيتمّ في هذا الاجتماع ايضا تقديم وبحث الاوراق القطرية لكي يستفيد الجميع مما تتضمنه من معلومات وآراء ومقترحات يتمّ في ضوئها التوصل الى الصيغة النهائية للمقترحات الموحدة التي تمثل الموقف الرسمي لمجموعة دول غربي آسيا .

ولاعتقاد اللجنة بانه لم يعد من الممكن التفكير في هذا الموضوع ومعالجة مشاكلة في دول المشرق العربي الاعضاء في اللجنة بمعزل عن تلك الاوضاع في دول المغرب العربي ،وبالتالي معالجة الموضوع على مستوى الوطن العربي كله ،فقد عرضت اللجنة على دعوة ممثلين من دول المغرب العربي لحضور هذا الاجتماع ايضا ،بعد التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ليتسنى لاجتماعكم هذا الخروج بتوصيات تعكس الحالة على مستوى الوطن العربي كله .

وفي الختام أود الاعراب عن ثقتي البالغة سادتي الاكارم بانكم ستتقدمون نحو المؤتمر في فيينا بعد عام من الآن بخطة عمل منبثقة من واقع الاقليم ومبنية على ادراك كامل لما هو مطلوب لتحقيق الرفاه والكفاية والعزة والكرامة للجميع وشكرا .

المرفـــق الرابـــع

الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر الامم المتحدة
لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية المعقود من قبل
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

عمّان ،الاردن ١٢ - ١٥ ايلـــول/سبتمـــبر ١٩٧٨

كلمة السيد غي ب. غريفـــورد
نائب الامين العام للمـــؤتمـــر

لا بد لي قبل كل شيء من ان اعرب لكم عن أسف السيد داكوستا لعدم تمكنه من الحضور اليوم. ان الأمين العام للمؤتمر ،كما تعلمون ،هو الآن في اجازة مرضية ،ويرجع ذلك ،الى حد غير قليل ،الى الرحلات المرهقة التي قام بها خلال الاشهر الماضية لصالح المؤتمـــر.

وبالاضافة الى ذلك ،اود أن أعرب ،نيابة عن السيد داكوستا وأمانة المؤتمر ،عن شكرنا الحار لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لاستضافتها هذا الاجتماع الاقليمي.

ولا بد لي ايضا من أن اشكر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لما قدمته من مساعـــدة وثيقة الى أمانتنا في العمل الهام الذي أمامنا.

ويجب أن أخبركم ان التحضير العام للمؤتمر يجرى على خير ما يرام. والدليل على ذلك هو تجاوب الحكومات المشجع للغاية. فحتى الوقت الحاضر ،قدمت ٩٦ بلدا ورقاتها الوطنية وثمة ١٣٠ جهة وصل وطنية تعمل بالتعاون مع خبراء من أمانة المؤتمر وينبغي ان أضيف الى ذلك أن ما يزيد على ٧٠ حلقة دراسية قد تم عقدها الى جانب عدد كبير من الاجتماعات والندوات والحلقات الدراسية المرتبطة بها في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

وتجدر الاشارة الى أن أمانة المؤتمر قد شجعت على مساندة المجتمع العلمي والتكنولوجي ، ولهذه الغاية ، يجرى تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الهامة تحضيرا للمؤتمر. والى جانب ذلك ، تشارك المنظمات غير الحكومية ، بصورة متزايدة ، في العمل الذى أمامنا. كذلك يجب أن اشير الى التعاون الوثيق الذى قام ونما بين أمانة المؤتمر والهيئات المختلفة الاعضاء في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة - وفي الحقيقة ، مع عدد من المنظمات الاخرى المشتركة بين الحكومات. ان المهمة الاساسية التي تضطلع بها الامانة في الوقت الحاضر هي تحليل الورقات الوطنية المختلفة كيما تستخلص منها التوصيات التي ستكون أساسا لوضع مشروع برنامج العمل ، وكيما توفر المساعدة في صياغة ورقات المناقشة التي تستقدم الى المؤتمر. ومن جهة أخرى ، ان التقارير والتوصيات الاقليمية الداعية الى اتخاذ تدابير معيّنة ، تعتبر ذات أهمية أساسية لعمل المؤتمر اذ هي تبيّن آراء المناطق فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن حلها عن طريق تطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقا رشيدا.

اني على يقين من أنكم ستوافقون معي على أن تقدما هائلا قد تحقق ، بقيادة الامين العام للمؤتمر ، السيد داكوستا ، في ارساء أساس متين للقرارات التي ينبغي اتخاذها في فيينا في سنة ١٩٧٩. وفي الوقت ذاته ، ان العمل الذى وصفته منذ لحظات يعتبر مهمة مستمرة. وعلى الصعيد الوطني ، نحن على ثقة من أن الزخم الذى بني ، بهذا القدر من النجاح سيزداد سرعة ، ونتوقع ان يتم الابقاء على جهات الوصل الوطنية لهذه الغاية.

وأود الآن ان أصرف النظر عن المسائل التنظيمية وأن استشهد مباشرة بما جاء في خطاب كان يعتزم السيد داكوستا القاءه أمام هذا الاجتماع.

هنالك مجموعة من النقاط الهامة ذات صلة باهداف المؤتمر ، يتوفر بشأنها قدر معيّن من اتفاق الآراء ، كما يستدل من الاتصالات التي اجريت مع الدول الاعضاء ، وهي :

- وجهها التكنولوجيا
- عملية المشاركة العامة
- البحث عن المصلحة المشتركة
- الحاجة الى نوع جديد من التفاوض
- العلم والتكنولوجيا والثقافة.

فيما يتعلق بوجهي التكنولوجيا ،كان على العمل التحضيرى للمؤتمر ان يوضح ان التكنولوجيا يمكن النظر اليها بطريقتين مختلفتين . أولا ،يمكن النظر اليها باعتبارها ملكية ينبغي الحصول عليها . ثانيا ، يمكن النظر اليها باعتبارها ثمرة نظام اقتصادى واجتماعي وسياسي وثقافي معيّن وجزءا لا يتجزأ منه ،بحيث أنه عند ما تدرس التبعية التكنولوجية ، ينبغي التمييز بين المشكلات التي تنشأ بصدد الترتيبات المتعلقة بحصول البلدان النامية على التكنولوجيا . وهذا ما يمكن أن نسميه تبعية خارجية ،وبين المشكلات التي هي أكثر تعقيدا بكثير والتي نالت نصيبا أقل من الدراسة الموسعة ،وهي تلك التي تنشأ من نوع من التبعية أشد مكرا وخبثا ،متأصل في التكنولوجيا المنقولة .

ان الوجه الاول الذى يتناول مسائل مثل الحصالات المفرطة ،والعقود الاحتكارية ، وعمليات النقل غير الكاملة ،والتسعير الظلي والممارسات او الاشتراطات التقييدية وهلم جرا ، هو الوجه الذى نال النصيب الاكبر من الاهتمام .

اما النوع الثاني من التبعية فهو يتطلب تحليلا اكثر تفصيلا الى حد ما ،وله عدة نتائج هامة . اولا ،انه يفرض على الاطراف المتلقية معايير ومواقف اجنبية في عدد من المستويات المختلفة ،اعتبارا من المنتجات واساليب الانتاج حتى العناصر الثقافية والنظم المتعلقة بالقيم .

ثانيا ،انه يجعل الابداع العلمي والتكنولوجي لدى البلدان النامية عقيما ،اذ تنزع ثقافتها في هذا المجال ،وبادىء ذى بدء في هذا المجال فقط،الى أن تصبح منفصلة ومقلدة . وبخلاف ما حدث في زمن الثورة الصناعية في اوروبا واميركا ،ليس هنالك طلب على القدرات التقنية الموجودة محليا بل هنالك كبت للعلم والتكنولوجيا الوطنيين وفقدان للكفاءات او خلق لازدواجية اقتصادية واجتماعية ،في البلدان النامية ،يشدد خطورتها تفكك المجتمعات الريفية والطبقات المتوسطة واحداث جيوب للاقتصادات الاجنبية المتقدمة النمو .

ثالثا ،انه يؤدى الى اضعاف شخصية البلدان النامية وخصائصها المميزة . ورابعا ، هنالك اخفاق من جانب البلدان المعنية في الاشتراك بصورة فعّالة في عمليات صنع القرارات وفي عملية تخطيط انمائها الوطني ذاتها .

ويجب ان يكون معلوما أن العلاجات المقترحة لمواجهة هذين النوعين من التبعية هي الى حد ما متناقضة . فبينما المسألة في الحالة الاولى هي بالدرجة الرئيسية مسألة ازالة

العقبات أمام تدفق التكنولوجيا ،بحيث أنه يجرى الآن بافضل الشروط الاقتصادية الممكنة ،فانها في الحالة الثانية مسألة ايجاد نظام للانتقاء،وفي الواقع ، نظام لاقامة الحواجز بوجه التكنولوجيات غير المرغوب فيها .

وعلى اية حال ،فان التفاوت القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يجعل من الضرورى ايجاد وسائل كفيلة بتصحيح آثار تدفق التكنولوجيا الجارى بلاتمييز والذى تحكمه ، كما هو مفترض، "آليات السوق الحرة " .

يقول مثل قديم " في العلاقة بين القوّى والضعيف ،الحرية هي التي تقمع والقانون هو الذى يحرر" . ان هذا المثل بالذات هو الذى يجب ان يحكم النظام العلمي والتكنولوجي الدولي الجديد الذى سيبرز الى الوجود من خلال المؤتمر ،كما نأمل .

وفيما يتعلق بعملية المشاركة العامة ،فطالما سمعنا ان العلم حيادى ومتجرد . والآن بالاضافة الى ذلك ،يقال لنا ان التكنولوجيات حيادية،وان تطبيقها الرشيد ينبغي ان تحكمه احتياجات الاهداف. وباختصار،لم يعد ثمة اية اختيارات ينبغي ان تجرى ،ولا اية حاجة لاتخاذ قرارات. فالتطبيق الآلي لما يقتضيه العلم والتكنولوجيا من شأنه ان يحل جميع المشكلات،دونما رجوع الى الرأى العام والى عملية المنع الاجتماعي للقرارات. وستكون النتيجة " عالما ثالثا" ،عالما لاانسانيا باعتراف الجميع،اذ ان العالم الاول هو عالم الطبيعة والثاني هو عالم المجتمع والثقافة .

هذه رؤية حافلة بالخطر،ومما لا شك فيه ان هذا العالم الثالث،موجود فقط لغرض التحكم بالعمليات الطبيعية والاجتماعية . اما فيما يتعلق بما يسمى العوائق المتعلقة بالاهداف والتي يفرضها العلم والتكنولوجيا ،فهي تفضي الى انقطاع بين العملية الديمقراطية لصنع القرارات جماعيا وقوة المعرفة التي تتحكم بها اقلية .

وفي الواقع،ان العلم والتكنولوجيا ينبثقان من كل مجتمع ضمن اطار ثقافي وتاريخي مبني على قيم ومصالح خاصة بذلك المجتمع. ومن الامور الجوهرية صون قدرة الانسان على تحديد الاتجاه الذى سيسلكه مصيره .

وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، ينبغي تطبيقها بشكل طوعي وواع. ولا ينبغي استخدامها من اجل السيطرة السياسية ، سواء أكانت هذه السيطرة مباشرة ام غير مباشرة. وبما انهما يؤلفان وسيلة لتحقيق بعض الاهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاخلاقية، فان المداولة الاجتماعية اساسية لعملية اجراء الاختيارات هذه ، ولذا ، علينا ان نرفض الفكرة الخطرة القائلة ان منطق التقدم العلمي والتكنولوجي يستبعد الاختيارات والقرارات.

وكان على مؤتمرنا وعلى الاعمال التحضيرية له ان توضح ضرورة المواجهة والتفاعل بين المعرفة والقوة ، اللذين يجريان دائما في ضوء مفهوم كل مجتمع لحاضره ومستقبله.

وأنتقل الآن الى موضوع البحث عن المصلحة المشتركة. ان عملية العثور على حلول دولية للمشكلات العلمية والتكنولوجية ينبغي ان تظل قائمة على اساس المصالح المشتركة الراسخ لا ان تتوه ، كما يحدث في كثير جدا من الاحوال ، في ميدان الخيرية والاحسان ، المشرّف ولكنه خطر سياسيا .

وثمة من يزعمون ، وهنا تكمن كل المأساة ، ان بلدان العالم الثالث ليس لديها ما تعطيه مقابل التعاون الذى تبديه البلدان المتقدمة النمو بشأن تنميتها التكنولوجية.

هذا قول يتزايد باستمرار ، وتعززه الحجة القائلة ان القدرة التكنولوجية انما هي مصدر القوة الوحيد لدى البلدان المتقدمة النمو ، وان ليس لديها من سبب لتسليمها الى العالم النامي.

وعلى اية حال ، فان من الخطأ تصوير الاختلاف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على انه نظرة مسبقة. ان ما يوجد فعلا هو اختلاف في المصالح بين مؤيدى وضع راهن مستحيل (سواء بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو او البلدان النامية). واولئك الذين يرون ان التحديد والتغيير ، في نوعي البلدان كليهما ، من شأنهما وحدهما ان يوفرا حلا للمشكلات العالمية.

ترى هل الحالة الراهنة ، التي تنطوى على احتكار علمي وتكنولوجي ، والتي تديم تبعية البلدان النامية ، تنقذ مصالح البلدان المتقدمة النمو؟ كلا بالتأكيد ، وخصوصا في الاجل البعيد.

فمن الناحية الاقتصادية ، من شأن التنمية العلمية والتكنولوجية للعالم الثالث ان تزوّد العالم المتقدم النمو بشركاء اقوياء ومستقرين بدلا من شركاء تجاريين ضعفاء ناجمين عن الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية الحالية للبلدان النامية . كما انها ستتيح فرصا ذات ضرورة حيوية للانتاج والعمالة ، لا تكتنفها مخاطر التضخّم الهائلة التي تستتبعها التدابير الداخلية الرامية الى تأمين الانطلاق . وقد ابرزت هذه النقطة بوضوح في كلمة القاهرة ناطق بلسان وزارة خارجية السويد في شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي :

" ان للبلدان الغنية والفقيرة مصلحة مشتركة اكيدة في وجود نظام دولي حسن العمل وآليات تشجع تنسيق الجهود لحل المشكلات المشتركة . والمشكلة الرئيسية الان تتمثل في تنسيق الجهود لتجنب الركود الاقتصادي الشديد الذي احتمال حدوثه اكيد . وينبغي لاية جهود ترمي الى اصلاح الاقتصاد العالمي أن تضع في الاعتبار واقع ان المشتريات من البلدان نصف المصنعة ، التي يرزح معظمها الان تحت وطأة الديون ، قد خلقت ثلاثة ملايين فرصة عمل في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال السنوات الاخيرة . لذلك ، هنالك ما يدعو الى الاعتقاد بان الاصلاح العام والعالمي يمكن تحقيقه بصورة خاصة عن طريق بذل مجهود هام لحل المشكلات الاقتصادية والمالية الملحة التي تواجهها البلدان النامية ، مما يوجد فرصا اقتصادية جديدة وفوائد جلية للجميع" .

كذلك من شأن التنمية العلمية والتكنولوجية للعالم الثالث ان تتيح فرصا جديدة لمشروعات البلدان المتقدمة النمو حالما يتحدد بشكل سليم اندماجها العضوي في السياسة الانمائية للبلد المضيف . يضاف الى ذلك ان هنالك امكانية حقيقية للقضاء على مشكلة افتقار العالم الثالث ، التي لا يمكن حلها بالاعمال الخيرية ، ولتحسين التنسيق بين نمو البلدان المتقدمة النمو ونمو البلدان النامية ، التي يعتمد الآن بعضها على بعض اعتمادا وثيقا .

ومن الناحية السياسية ، من شأن التنمية التكنولوجية للعالم الثالث ان تبدد المخاطر الحقيقية للتمزق او الانفجار على هذا الكوكب المنقسم ، وتخفف التهديد بتكوّن " البروليتاريا " حول حدود الوفرة والبحبوحة وتقلل الى الحد الادنى ظهور مشكلات اخرى لا يمكن حلها ولا التنبؤ بها .

ويمكن النظر الان بايجاز في الحاجة الى نوع جديد من التفاوض. ذلك ان المفاوضات حول المسائل العلمية والتقنية ،التي تجرى داخل الامم المتحدة او خارجها ،تسير على نمط يكاد يكون ثابتا لا يتغير.

فمن كل طرف ،تبدأ المفاوضات في محاولة لبلوغ نقطة الوسط،لكن النتيجة النهائية تكون ،عادة ،عددا كثيرا من المجابهات وقدرا كبيرا من الجهود الضائعة. وتقترن العملية كلها باختبارات للقوة ،وبتعبيرات عن القلق ،وبتوصيات للطرف الآخر باتخاذ تدابير ، وبيانات مخصصة للاستهلاك الداخلي فقط،وبالحاح على مبادىء مقدسة الى ابعد حد لا قيمة عملية لها ،ومواقف تتسم اما بالتطلب او بالدفاع.

ان ما تريده الدول الاعضاء في مؤتمرنا وخلال مرحلته التحضيرية هو "نوع" من المفاوضات مختلف كل الاختلاف يتميّز بالصفات التالية:

- انها تبدأ في الوسط لا في الطرفين المتقابلين ؛ وبتعبير آخر،على الارضية المشتركة القائمة بين المصالح المختلفة المعنية.
- لن تكون هنالك محاولة لاجراء تفاوض شامل،
- سيكون هنالك اطار طويل الاجل ،او على الاقل متوسط الاجل ،بما فيه الكفاية لمناقشة الموضوع.
- ينبغي بذل مجهود للجمع والتوفيق بين المفاوضات "الدبلوماسية" و "الموضوعية" (اى التباينات المعتادة بين المواقف النظرية على الصعيد الدولي والتدابير العملية على الصعيد الوطني) .

ان الارضية المشتركة المحددة في البداية ستوسع بالتدريج وفي وقت واحد في ضوء المشكلات الحقيقية المحددة وتزايد وضوح ما تنطوى عليه التنمية التكنولوجية الكاملة للعالم الثالث من مزايا لجميع البلدان.

ان النظام العلمي والتكنولوجي الدولي الجديد يتطلب لا تغييرات في العلاقات الدولية وحسب بل تعديلات وتغييرات داخلية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ومن هنا الحاجة الى اتاحة وقت كاف لامتصاص المشكلات القطاعية الناتجة عن تلك التعديلات.

اما فيما يتعلق بمسألة العلم والتكنولوجيا والثقافة ،فهنالك اتجاه من العلم والتكنولوجيا لتشكيل بنية فوقية تكون في الوقت ذاته مستقلة ومرتبطة وثيق الارتباط بكامل سلسلة العمليات الاجتماعية والسياسية .

وفي مرحلة معينة ،كان الاهتمام مركزا على الروابط القائمة بين العلم والتكنولوجيا ونظام الانتاج وفي تلك المرحلة الاولى كانت " السياسات العلمية" منفصلة الى حد ما عن الواقع الاقتصادى . ومنذ ذلك الحين ،حلت محل هذه الاعتبارات محاولات لادماجها في سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية . وقد آن الاوان للقيام بخطوة اخرى نحو الادماج في سياسات التنمية الوطنية الشاملة .

وفي الحقيقة ان العلم والتكنولوجيا يتجاوزان النطاق الاقتصادى ،وينتميان الى الحياة الوطنية والدولية ككل .

وعلى وجه الخصوص،لم تعد النهج الانمائية الجديدة ،كما نعلم ،تقتصر على مجرد النمو الاقتصادى بل اصبحت تؤلف جسما اوسع واكثر تكاملا بكثير يتطلب نظرة شاملة ينبغي ان تتناول فيما تتناول استخدام الهياكل الثقافية ،وحفظ القيم الانسانية ،واشتراك الشعب في عملية تقرير مصيره ،والقدرة على تحديد الاهداف واتخاذ القرارات،والسلام الخ . . .

ولن يكفي مجرد تحليل دور النظم العلمية والتكنولوجية من حيث علاقتها بالهياكل الاقتصادية والانتاجية . ذلك ان العلم والتكنولوجيا يمثلان ايضا ظاهرة ذات اهمية سياسية ضخمة (على كلا الصعيدين الوطني والدولي) ولهما ،فضلا عن ذلك ،تأثير عميق على الثقافة .

وعلى الرغم من القدرة الفائقة للجنس البشرى على التخلص من التبعية للآليات المبرمجة ، ينبغي ان يكون معلوما ان قدرته على التعديل والتكييف تنزع الى الاخفاق حين يبلغ مجتمع ما الاكتمال والتوازن الثقافيين .

ان مجتمعاتنا المعاصرة تستطيع فقط ان تصون وجودها بادماج عناصر جديدة فيها .

ولا يمكن لثقافاتنا ان تتجنب الانحدار المطّرد الا في جو من التجديد والابداع ،في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء .

ومما لا شك فيه ان العلم والتكنولوجيا ليست لهما فقط آثار سليمة على الثقافات بل لهما ايضا آثار بنّاءة . فبالامكان توجيه قوتهما نحو تصحيح العناصر الثقافية التي تعتبر غير مرغوب فيها . ومن الواضح ايضا ان للعلم والتكنولوجيا بنية فوقية خاصة بهما ومستقلة الى حد كبير وقدرة على التفاعل مع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ومثل هذه القوة والسلطان المتأصلين فيهما يمكن ان يساعدا المجتمعات على اتخاذ مواقف ديناميكية والقيام بتعديلات وتكييفات جديدة متواصلة ،فضلا عن تأثير العلم والتكنولوجيا باعتبارهما وسيلة لاستباق بل لخلق مناخ مؤات لبزوغ قيم جديدة .

يتضح من ملاحظات السيد داكوستا ان على كل منطقة ان تأتي الى المؤتمر ولها موقف واضح التحديد . وفي هذا الصدد ،اعرف اني على صواب اذ اعبر عن قلقه الخاص ازاء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة في غربي آسيا والتي يمكن حلها بتطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقا سليما . كذلك انا على صواب اذ اعرب عن اسفه لعدم تمكنه من الحضور اليوم . واني اتطلّع ،مثلما يفعل جميعا ،الى ان تستمر قيادته في العمل الهام الذى امامنا .

(بعض الملاحظات الشخصية في ختام الكلمة) .

المرفق الخامس

قرار رقم (١)

لجنة للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

ان الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية :

اذ يشير الى احكام الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٢/١١٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

واذ يرى ان تأجيل انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الى عام ١٩٧٩ من شأنه ان يؤخر برمجة مزيد من النشاطات التحضيرية اللازمة للمؤتمر ،

واذ يرى الضرورة المسلم بها لتعزيز دور اللجان الاقليمية وتزويدها وامانة المؤتمر بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من السير قدما ابعد في تنفيذ النشاطات في ميدان العلم والتكنولوجيا والتي تؤلف مساهمتها في العملية التحضيرية للمؤتمر ،

١- يرجو من الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (ايلول/سبتمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨) ان تولي الاعتبار الواجب وتتخذ قرارات بشأن المسائل التالية:

(أ) التقرير المرحلي التحليلي المقدم من قبل الامين العام للمؤتمر عن حالة التحضير للمؤتمر ،

(ب) تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ النشاطات الوطنية والاقليمية والمشتركة بين الاقاليم ،كما يتوخاها الامين العام للمؤتمر ،تنفيذا كاملا ،

٢- يحث الدول كافة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة بشكل ايجابي في الاعمال التحضيرية للمؤتمر وعلى مواصلة تعاونها الكامل مع الامين العام للمؤتمر في النهوض بمسؤولية التنسيق الموكلة اليه من قبل الجمعية العامة (الفقرة ٧ من القرار ٣٢/١١٥) ،

٣- يرجو من الامين العام للمؤتمر ومن الهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المراعاة الكاملة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ،خصوصا فيما يتعلق بالموظفين من مستوى موظف رئيسي فما فوق ،وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بالموضوع .

قررت بالاجماع
١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨

UNESCWA LIBRARY
20005088